

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨

مكافحة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم

(نيويورك: البرنامج، ٢٠٠٧). ٣٧٢ ص.

- ١ -

البشرية خلال فترة حياتنا، مع زيادة حادة في المخاطر على أطفالنا وأحفادنا.

وما تزال هناك فرصة لتفادي أكثر نتائج تغير المناخ خطراً، لكنها فرصة ضئيلة ومحدودة وفي تقلص مستمر، حيث لا نتمتع إلا بفرصة تقل عن ١٠ سنوات لاتخاذ الخطوات اللازمة لعكس مجرى هذا التغيير. وستكون لأية خطوة نتخذها - أو نعجز عن اتخاذها - خلال السنوات القادمة آثار هائلة في مجرى التنمية البشرية في المستقبل. ولا يفتقر العالم إلى المصادر المالية التقنية لاتخاذ الخطوات اللازمة، لكننا نفتقر إلى الحس بالعجلة وضرورة التحرك، كما نفتقر إلى التضامن الإنساني والمصلحة المشتركة.

وكما يطرح تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، فإن تغير المناخ يفرض تحديات على مستويات مختلفة، حيث يجبرنا، في عالم منقسم لكنه مرتبط بيئياً، على التأمل والتفكير في سبل الرعاية البيئية للشئ الوحيد الذي يجمعنا وتشارك فيه ألا وهو كوكبنا هذا: الكرة الأرضية. كما يجعلنا نجابه تحدي التفكير في قضايا العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في جميع الدول ولكل الأجيال. ويجابه القادة السياسيون والشعوب في الدول الغنية بمسألة إدراكهم مسؤوليتهم التاريخية في هذه المسألة،

يعتبر تغير المناخ من التحديات البارزة التي تواجه عملية التنمية البشرية في القرن الواحد والعشرين، وأي فشل في مجابهة هذا التحدي سيفقد إلى تشبيط الجهود الدولية للحد من الفقر ومن ثم إلى عكس الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال. وستعاني الدول الأكثر فقراً في العالم أولى عواقب هذه النتائج وأكثرها خطورة، حتى ولو كانت مسؤوليتها عن هذه المشكلة محدودة. إضافة إلى أنه لن تسلم أية جهة دولية مهما كانت غنية أو قوية أو متقدمة من عواقب تغير المناخ هذا في المستقبل.

ويبرهن تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على أن تغير المناخ لا يشكل أحد السيناريوهات الممكنة للمستقبل فقط، بل نشهد حالياً زيادة في انعدام المساواة بسبب حالات الجفاف والفيضانات والعواصف، التي تدمر الفرص الممكنة. وإضافة إلى ذلك يتوفر لدينا أدلة عملية، لا جدال فيها، بأن عالمنا يتجه إلى مرحلة حرجة ألا وهي المرحلة التي ستشهد كارثة بيئية لا يمكن تفاديها أو عكس مجراها. إن الاستمرار في إهمال قضية تغير المناخ لن يؤدي إلا إلى نتيجة واحدة واضحة وهي تراجع في التنمية

وتوفّر للحكومات أهداف ينبغي تحقيقها ضمن ميزانية الكربون الوطنية. وتشكل ميزانية الكربون، التي تدعمها إصلاحات جذرية في سياسات الطاقة وخطوات تقوم بها الحكومة لتغيير بنية حوافز الاستهلاك والاستثمار، أساس أية عملية للحد من تغير المناخ. ورغم أنه لا يوجد هناك ما يمكن أن نطلق عليه «فرصة أخيرة» في القضايا المتعلقة بالإنسان، إلا أن إطار عمل ما بعد كيوتو ٢٠١٢ هو أقرب إلى ما يمكن أن يكون آخر فرصة لنا للعمل على الحد من تغير المناخ.

- ٣ -

يختم التقرير بعدد من التوصيات على أربعة محاور هي:

- تطوير إطار متعدد الأطراف لتجنب تغير المناخ الخطر طبقاً لبروتوكول كيوتو لما بعد عام ٢٠١٢.

- تنفيذ سياسات ميزانية كربون مستدامة: أجدنة التخفيف.

- تعزيز إطار التعاون الدولي.

- وضع التكيّف مع تغير المناخ في قلب إطار كيوتو لما بعد عام ٢٠١٢، وشراكات دولية للحد من الفقر.

قام بإعداد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ فريق من خبراء البيئية والاقتصاد والتنمية البارزين، كما قدمت مساهمات خاصة من عمدة مدينة نيويورك مايكل د. بلومبرج، ورئيسة وزراء النرويج السابقة غرو هارلم برونتلاند والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ورئيس البرازيل لويس إناسيو لولا دي سيلفا وسونيتا نارين وأماتيا سين والأسقف ديزموند توتو وشيلا وات - كولتير ■

وبقضية ضرورة أخذ المبادرة في تخفيض كبير ومبكر لانبعاثات غازات الدفيئة. ويقع التحدي على كلّ المجتمع الإنساني لاتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة، وتستند إلى القيم والرؤى المشتركة.

- ٢ -

يضم التقرير مقدمة عامة وأربعة فصول، تقع في ثلاثئة واثنين وسبعين صفحة:

نظرة عامة: محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم.

الفصل الأول: التحدي المناخي في القرن الواحد والعشرين.

الفصل الثاني: الصدمات المناخية: المخاطر والضعف في عالم غير متكافئ.

الفصل الثالث: تجنب تغير المناخ الخطر: استراتيجيات التخفيف.

الفصل الرابع: التكيّف مع المحتوم: العمل الوطني والتعاون الدولي.

إن تغير المناخ مشكلة تؤثر في عدة أجيال، والتحدي الذي يواجهه هذا الجيل هو الحفاظ على نافذة الفرص مفتوحة عن طريق تحقيق تناقص في انبعاثات غازات الدفيئة. ويتوفر لدى عالمنا فرصة فريدة من نوعها للبدء في هذه المهمة، حيث ستنفذ في عام ٢٠١٠ الفترة المخصصة للالتزام ببروتوكول كيوتو. ومن الممكن أن تحدد الاتفاقية التي تتبعها منهجاً آخر تُفرض فيه حدود صارمة على الانبعاثات في المستقبل، وتوفّر إطار عمل يمكن من خلاله تطبيق خطوات عمل جماعية ودولية. ومن الممكن أن تبدأ المفاوضات بشكل مبكر بحيث يمكن تحديد الأهداف الكمية بحلول عام ٢٠١٠،